

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة المالية

التطورات المالية:

تقرير الربع الرابع

ومراجعة لأداء سنة 2009

23 آذار/مارس 2010

1. ملخص ونظرة عامة

وصل العجز الجاري في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2009، على أساس الالتزام، إلى 434 مليون دولار، وهو أعلى من العجز الذي شهده الربع الثالث من نفس العام والذي وصل إلى 397 مليون دولار¹، خاصة بسبب الزيادة في حجم فاتورة الرواتب التي سجلت 7% وعكست الانخفاض في قيمة الدولار الذي بلغ 2% (أنظر جدول 1). أما بالنسبة لإيرادات المقاصة والضرائب المحلية فقد تساوت بشكل عام مع مستويات الربع الثالث من عام 2009 بينما انخفضت النفقات الجارية الأخرى بنسبة قليلة. كما انخفض صافي الإقراض من 115 مليون دولار في الربع الثالث من سنة 2009 إلى 101 مليون دولار في الربع الرابع من نفس السنة.

وصل معدل الدعم الخارجي للموازنة الذي تم الحصول عليه خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009 إلى 361 مليون دولار لكل ثلاثة أشهر، وهو المستوى الربعي من الدعم الخارجي للموازنة لتغطية عجز موازنة 2009 الذي وصل إلى 1.45 مليار دولار. ووصل حجم دعم الموازنة الخارجي الذي تم الحصول عليه في الربع الرابع من سنة 2009 إلى 284 دولار، إلا أن هذا المبلغ كان دون المطلوب مما أدى إلى زيادة حجم الاقتراض من البنوك (ليصل إلى 35 مليون دولار) وتراكم بعض المتأخرات² (جدول 1 وجدول 7).

لم يتعرض النصف الثاني من 2009 إلى التأثير الهائل للنتائج المالية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مقارنة بالنصف الأول من نفس العام، لذلك فإننا نجد أن حجم العجز الجاري قد سجل 731 مليون دولار وهو أدنى بكثير من المستوى الذي سجله النصف الأول حيث وصل العجز الجاري إلى 862 مليون دولار. ومن الأمور الملاحظة خلال النصف الثاني من سنة 2009 الزيادة في حجم إيرادات المقاصة (بالشيك الإسرائيلي) التي سجلت 15% مقارنة بالنصف الأول من سنة 2009 و 16% مقارنة بالنصف الثاني من سنة 2008. تؤكد هذه النتيجة على حدوث نمو اقتصادي ملاحظ في الضفة الغربية خلال النصف الثاني من سنة 2009 الذي وصل حسب التقديرات الأولية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 6.1%.

واجه تنفيذ موازنة سنة 2009 تحديات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما نجم عنه من أضرار بشرية ومادية. فكان هنالك نفقات طارئة نتيجة لهذا العدوان من أجل إصلاح الأضرار التي لحقت بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للطرق والمواصلات. كما تم تقديم الرعاية الصحية والمخصصات

¹ باستثناء 100 مليون دولار من إيرادات رسوم الترخيص الاستثنائية في الربع الثالث من 2009 التي خفضت من حجم العجز ليصبح 297 مليون دولار في ذلك الربع.
² علينا هنا أن نستذكر دفع رواتب الموظفين مرتين في شهر تشرين ثاني/نوفمبر حيث صادف عيد الأضحى، الرواتب غطت شهري تشرين ثاني وكانون أول ولم يتم دفع أي رواتب خلال شهر كانون الأول، مما أدى إلى حدوث متأخرات كبيرة في الرواتب، على أساس الالتزام، في شهر كانون أول.

الاجتماعية لعائلات الأشخاص الذين تعرضوا للإصابات خلال العدوان والذين زاد عددهم عن 6,500 شخصاً. بالإضافة إلى الأشخاص الذين فقدوا منازلهم ووظائفهم.

دفعت الخسائر في الإيرادات، وتكبدت نفقات إضافية بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الحكومة إلى المطالبة بمخصص موازنة إضافي وصل إلى 300 مليون دولار، حيث صادق مجلس الوزراء على هذا المخصص في 24 آب/أغسطس 2009. إلا أن الرافض الإسرائيلي في السماح بإدخال معظم أنواع مواد البناء إلى قطاع غزة حدّ بشكل كبير من المضي قدماً في عملية البناء، وإيجاد فرص عمل والتعافي الاقتصادي. كما أدى إلى التركيز على المساعدات الإنسانية لتصبح سبباً في استمرار الحياة الاقتصادية في قطاع غزة. كما أدى هذا التعتن الإسرائيلي إلى زيادة حجم المخصصات التي تدفع مقابل المأوى المؤقت ومخصصات البطالة والفقير. أدت هذه الأمور مجتمعة إلى تغيير كبير في حجم الحوالات المالية المتعلقة بالموازنة لصالح المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة حيث أصبح مبلغ 100 مليون دولار من المبلغ المخصص للموازنة الإضافي جزءاً من النفقات التحويلية للموازنة العامة.

حافظ تنفيذ موازنة 2009، كما كان الحال في موازنة العام 2008، على قوته بالرغم من التحديات التي واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة. وقد سجل حجم إجمالي الإيرادات سنة 2009، الذي وصل إلى 1.7 مليار دولار، زيادة مقدارها 14% بالشيكلي الإسرائيلي مقارنة بسنة 2008³، بالرغم من ضعف إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من سنة 2009 بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

بلغ مجموع النفقات الجارية سنة 2009 حوالي 3.2 مليار دولار، وهذا يشمل مبلغ 142 مليون دولار الذي هو عبارة عن متأخرات من سنة 2008 (جدول 1). ولو استثنينا هذه المتأخرات فإن إنفاق سنة 2009 سيبلغ 3.05 مليار دولار، مما يجعله دون مخصص الموازنة المعدلة (3.08 مليار دولار)، مما يدل على القدرة على ضبط الإنفاق خاصة فيما يتعلق بمجالات التوظيف وزيادة الأجور.

وصل العجز الجاري للسلطة الوطنية الفلسطينية سنة 2009 على أساس الالتزام إلى 1.45 مليار دولار (باستثناء متأخرات سنة 2008)، وهذا أعلى بكثير من العجز الجاري الذي سجله عام 2008 حيث وصل إلى 1.26 مليار دولار (جدول 1). ولو استثنينا النفقات الطارئة على قطاع غزة فإن حجم العجز الجاري لسنة 2009 سيصل إلى 1.15 مليار دولار، أي أقل بنقطتين مؤويتين من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى الإنفاق لسنة 2008، مما يشير إلى التقدم الثابت الذي تحرزه السلطة الوطنية الفلسطينية في الوصول إلى استدامة مالية وتقليص اعتمادها على دعم الموازنة الخارجي. كما أن العجز الجاري على الأساس النقدي البالغ 1.37 مليار دولار هو أدنى من سقف الموازنة (جدول 4).

³ باستثناء توزيعات الأرباح ورسوم ترخيص شركات الاتصالات

وصل حجم الدعم المالي من الجهات المانحة للموازنة الجارية إلى 1.35 مليار دولار. إلا أن هذا المبلغ يبقى دون مستوى العجز المالي المبين في الموازنة المعدلة (حيث يصل إلى 1.45 مليار دولار). على أية حال، يبقى هذا المبلغ أعلى من تقدير العجز الجاري في الموازنة الأصلية (1.15 مليار دولار، الجداول 1 و 7).

وصل حجم النفقات التطويرية سنة 2009 إلى 400 مليون دولار منها 215 مليون دولار جاءت عن طريق الخزينة وذهبت لصالح مشاريع التنمية المجتمعية⁴ التي مولتها الجهات المانحة، باستثناء 10 مليون دولار غطتها الخزينة. كما سجل تنفيذ المشاريع نسبة عالية حيث تم استكمال تعبيد العديد من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي في قطاع غزة.

2. الإيرادات

وصل حجم إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى 437 مليون دولار خلال الربع الرابع من سنة 2009، أي بزيادة مقدارها 20% عن الربع الرابع من سنة 2008 بالشيكال الإسرائيلي. وصل حجم إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 2009 إلى 1.7 مليار دولار مما يشكل زيادة مقدارها 14% مقارنة بسنة 2008، وهذه الزيادة ناجمة عن إصلاح إدارة الضرائب المحلية والنمو الاقتصادي الكبير. يبدو أن النمو الاقتصادي الذي تحقق سنة 2009 مستمر في سنة 2010، وفي حال استمراره فإن من المتوقع أن تفوق إجمالي إيرادات السلطة مبلغ 2 مليار دولار وستكون هذه هي المرة الأولى التي تحقق فيه السلطة مثل هذا المبلغ من الإيرادات.

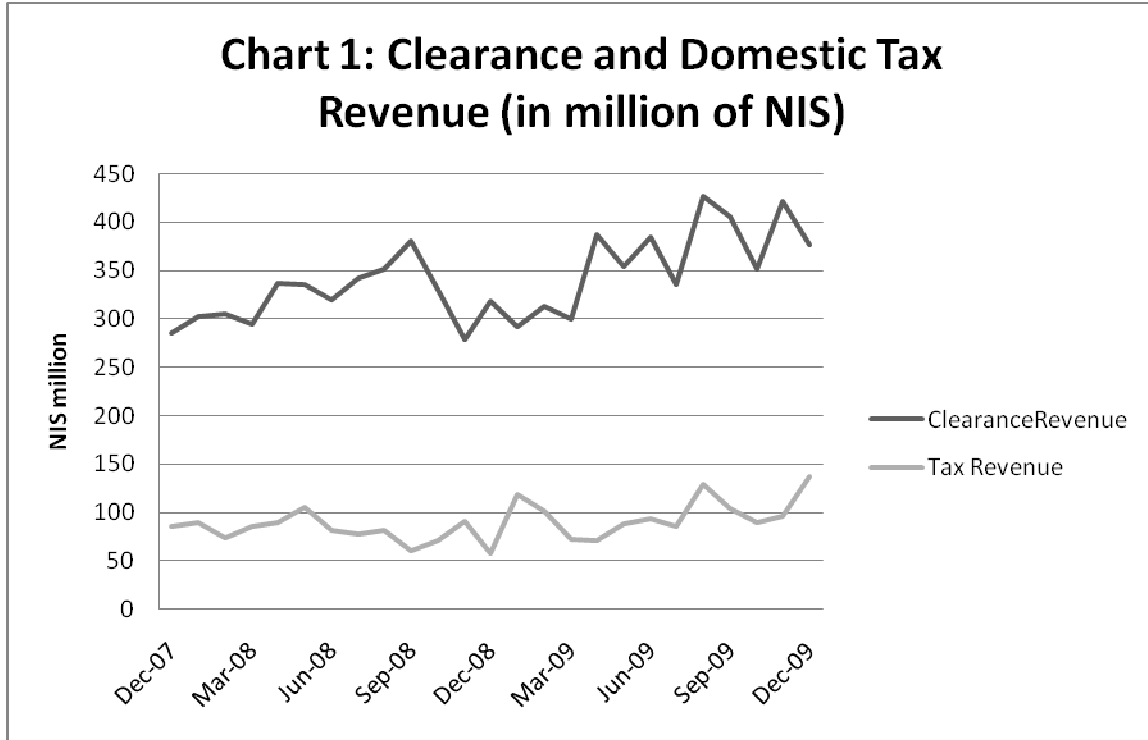
سجلت إيرادات الضرائب المحلية قوة أداء منذ آب/أغسطس 2009 تعود إلى القيام بعمل إصلاحات إدارية في ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والمكوس (شكل 1). تهدف إدارة الضرائب الفلسطينية إلى رفع نسبة إيرادات ضريبة الدخل من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5-6% من الناتج المحلي الإجمالي أسوة بالدول المجاورة.

نجم الانخفاض في عائدات ضريبة الدخل في فلسطين مقارنة بدول الجوار عن القيود الاقتصادية التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي أدت إلى الحد من الأنشطة الاقتصادية والاستثمار. لقد ركزت الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة في إيرادات ضريبة الدخل على توسيع رقعة قاعدة ضريبة الدخل وتشديد القيود على الحوافز الضريبية لصالح الاستثمارات الأجنبية.

ونجد أن بعض هذه الجهود التي بدأ تنفيذها في منتصف سنة 2009 قد بدأت تثمر عن نتائج، حيث نجد أن إيرادات ضريبة الدخل في النصف الثاني من 2009 والتي بلغت 147 مليون شيكل إسرائيلي قد ازدادت بنسبة

⁴ الجدير بالذكر أن النفقات التطويرية الفعلية أعلى بكثير لأن هذا المبلغ يغطي فقط المشاريع الممولة عبر حسابات الخزينة المركزية. ويتم تمويل المشاريع الإضافية مباشرة من الجهات المانحة.

58% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008. كما كان هنالك زيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة بلغت 35% مقارنة بسنة 2008 حيث سجلت 313 مليون شيكل. كما كان هنالك زيادة في مكوس التبغ بلغت 73% حيث سجلت 145 مليون شيكل في النصف الثاني من سنة 2009.



سجلت إيرادات المقاصة على أساس الالتزام زيادة بنسبة 24% مقارنة بالربع الرابع من سنة 2008 حيث بلغت 306 مليون دولار في الربع الرابع من سنة 2009. الجدير بالذكر أن إيرادات المقاصة تشكل ثلثي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية. شهدت إيرادات المقاصة ضعف في كانون أول/ديسمبر 2008 بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة⁵. ولكنها عادت قوية في النصف الثاني من 2009 بزيادة مقدارها 16% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008. وعند مقارنة الربع الرابع من 2009 بالربع الرابع من 2008 نجد أن أقوى التحصيلات كانت في مكوس البترول حيث سجلت زيادة

⁵أنظر التطورات المالية، الربع الرابع 2008، 20 آذار 2009 على موقع وزارة المالية الإلكتروني: www.pmf.ps

مقدارها 34% عندما حققت 402 مليون شيكل، وكان هذا المبلغ قد فاق وللمرة الأولى الجمارك وضريبة القيمة المضافة حيث سجل كل منها زيادة بمقدار 18%. ويعود السبب في هذا الأمر إلى سيطرة وزارة المالية على إدارة سلطة البترول وتشديد القيود عليها. كما أنه من المتوقع إحراز المزيد من التقدم في هذا السياق.

وصل المعدل الشهري **اقتطاعات إيرادات المقاصة** إلى 26 مليون دولار خلال الربع الرابع من 2009 حيث ذهب معظم هذه الخصميات إلى تغطية فواتير مياه وكهرباء البلديات للمورد الإسرائيلي. بلغ حجم إيرادات المقاصة المستحقة لسنة 2009 حوالي 1.1 مليار دولار إلا أن المبلغ الذي تم تحصيله وصل إلى 782 مليون دولار، بعد الاقتطاعات (أنظر جدول 4). كما تقوم الحكومة الإسرائيلية بخصم مبلغ 18 مليون شيكل في الشهر (وصل مجموع هذه الخصميات خلال سنة 2009 إلى 55 مليون دولار) بناءً على قرار محكمة إسرائيلية لتسوية دفعات قد تتجم عن مطالبات قضائية. وإذا نظرنا إلى الجانب الإيجابي فإننا نجد أن إسرائيل قد حولت مبلغ 10 ملايين شيكل من تحصيلات ضريبة دخل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، حيث تم تحويل هذا المبلغ إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون أول/ديسمبر 2009، مما يجعل المجموع السنوي يصل إلى 74.2 مليون شيكل أو 19 مليون دولار (أنظر جدول 5). الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية بدفع عائدات ضريبة دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنة 2000، ويعود هذا إلى الجهود التي بذلتها وزارة المالية في هذا المجال. بالمقابل نجد أن إسرائيل لا تشرك السلطة الوطنية الفلسطينية في احتساب وتوثيق الاقتطاعات الشهرية التي تقوم بها، وغالباً ما تبدو هذه الاقتطاعات وكأنها اقتطاعات تعسفية، مما يتطلب مشاركة السلطة المعلومات والتعاون معها لصالح قضية المقاصة والشفافية والمسائلة.

تتوزع **الإيرادات غير الضريبية** في الغالب على رسوم الرخص التي لا تعتبر ذات تأثير على النشاط الاقتصادي. سجلت هذه الرسوم في الربع الرابع من سنة 2009 حوالي 26 مليون دولار وهذا أدنى من مبلغها في الربع الثالث من 2009 حيث سجلت 34 مليون دولار. إلا أن الإيرادات للسنة بكاملها والتي سجلت 118 مليون دولار تبقى أعلى مقارنة بسنة 2008 حيث سجلت 106 مليون دولار (أنظر جدول 5).

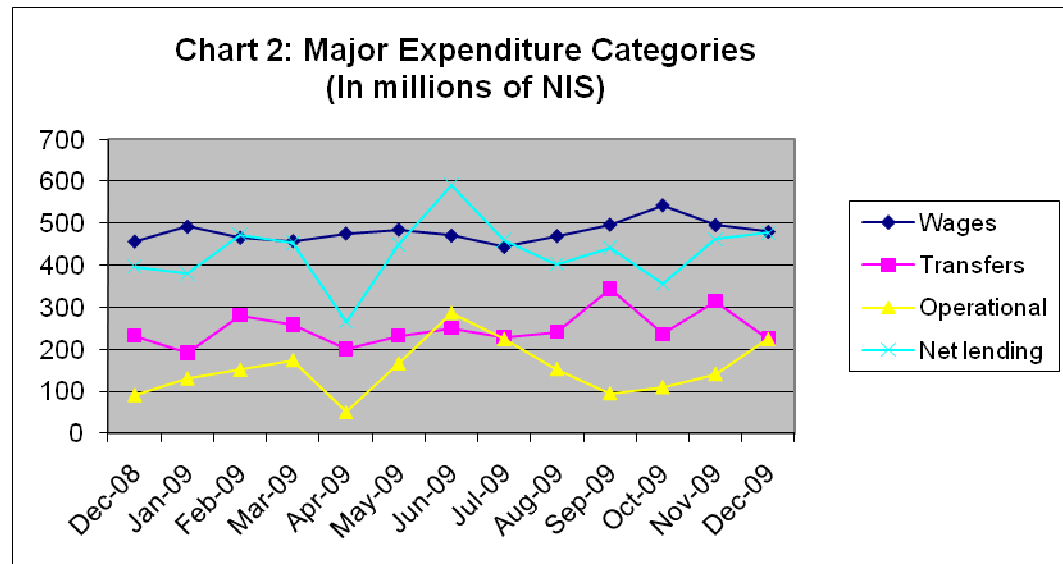
وصل مجموع **رسوم الرخص** في الربع الرابع من 2009 إلى 19 مليون دولار (165 مليون دولار للعام كاملاً). المبلغ يشمل 60 مليون دولار من شركة جوال و 40 مليون دولار من شركة زين. وصل مجموع رسوم الرخص سنة 2008 إلى 128 مليون دولار. بالمقابل لم يكن هنالك دخل استثماري في 2009، بعكس مبلغ 100 مليون دولار حسب توقعات موازنة 2009 و 55 مليون دولار من توزيعات الأرباح التي تم استلامها سنة 2008. ويعكس ضعف توزيعات الأرباح سنة 2009 الانخفاض في قيمة محفظة صندوق الاستثمار الفلسطيني بسبب الأزمة المالية لسنة 2008/2009.

بلغ حجم الردييات الضريبية خلال الربع الرابع من سنة 2009 إلى 22.5 مليون دولار، حيث يأتي هذا الرقم ضمن المعدل الفصلي البالغ 22.7 مليون دولار. وتوزع الردييات الشهرية على ضريبة القيمة المضافة (52%) وعلى بعض مكوس البترول (48%). ووصل حجم الردييات خلال سنة 2009 إلى 126 مليون دولار وهذا أعلى من التزامات الردييات في الموازنة التي سجلت 90 مليون دولار.

3. النفقات الجارية

وصل مجموع النفقات الجارية خلال الربع الرابع من سنة 2009 إلى 848 مليون دولار على أساس الالتزام، وهذا الرقم يشبه إلى حد ما رقم الربع الثالث من نفس العام عند قياسه بالشيكول. الزيادة الضخمة التي تم تسجيلها في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث تعود على الزيادة في فاتورة الرواتب التي ارتفعت بنسبة 7%. بالمقابل كان هنالك انخفاض في النفقات على الرواتب وصافي الإقراض مقارنة بالربع الثالث من سنة 2009 (أنظر جدول 1).

وصل حجم النفقات الجارية لسنة 2009 إلى 3.19 مليار دولار. يشمل هذا المبلغ 141 مليون دولار متأخرات سنة 2008. ولكن إذا استثنينا هذه المتأخرات فإن حجم النفقات الجارية لسنة 2009 سينخفض إلى 3.05 مليار دولار وهو دون مخصصه في موازنة 2009 الذي يصل على 3.08 مليار دولار. تفوق فاتورة الرواتب التي بلغ مجموعها 1.467 مليار دولار مخصصها في الموازنة الذي بلغ 1.41 مليار دولار، ويعود هذا الأمر إلى التعويضات التي دفعت لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في أيلول وتشرين أول 2009 مقابل الفوائد على القروض التي حصلوا عليها سنة 2006 عندما كانت السلطة عاجزة عن دفع رواتب موظفيها بسبب المقاطعة المالية التي فرضت عليها في ذلك الحين. لم يكن هذا الإنفاق محسوباً في الموازنة الأصلية وتم تمويله سنة 2009 من خلال التوفير في مجالات أخرى.



كما تأتي النفقات الجارية الأخرى التي وقع عليها عبئ النفقات الطارئة على قطاع غزة ضمن مخصصها في الموازنة المعدلة حيث بلغ 1.29 مليار دولار .

ارتفعت فاتورة الرواتب في الربع الرابع من 2009 إلى 403 مليون دولار مقارنة بحوالي 368 مليون دولار في الربع الثالث من 2009. وقد تركزت الزيادة في شهر تشرين أول/أكتوبر من سنة 2009 (حيث وصل المبلغ إلى 144 مليون دولار بينما وصل المعدل الشهري في الربع الثالث من 2009 إلى 122 مليون دولار) وذلك بسبب توظيف معلمين إضافيين إلى جدول الرواتب في بداية العام الدراسي، بالإضافة إلى بعض التعويضات التي دفعت إلى موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في الربع الثالث من 2009⁶ لتغطي بعض الفوائد المترتبة عليهم. وقد انخفضت فاتورة الرواتب في كانون أول/ديسمبر 2009 إلى 127 مليون دولار (شكل 2).

كان هنالك زيادة في التوظيف في السلطة الوطنية الفلسطينية حيث ارتفع عدد الموظفين إلى 147,726 موظف في نهاية كانون أول 2009 مقارنة بعدد الموظفين في نهاية أيلول/سبتمبر 2009 حيث سجل 147,153 موظف. كان هنالك زيادة في الوظائف في قطاع الخدمة المدنية مقدارها 595 وكان هنالك انخفاض في عدد الموظفين في قطاع غزة بلغ 61 موظفاً منذ نهاية أيلول 2009 (مجموع موظفي السلطة في قطاع غزة هو 28,717 موظف). أما موظفي الأجهزة الأمنية فبقي عددهم 63,000.

وصل حجم الزيادة في التوظيف لدى السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 2009 إلى 4789 بما فيهم 3830 معلم تم توظيفهم بين سنة 2006 وسنة 2008 وتم تعيينهم على جدول الرواتب سنة 2009. كما يشمل العدد 567 موظف جديد في قطاع الصحة.

انخفض حجم النفقات الجارية الأخرى في الربع الرابع من 2009 حيث سجل 343 مليون دولار مقارنة بالربع الثالث بالشكل الإسرائيلي. وقد وصل مجموع نفقات الجارية الأخرى لسنة 2009 إلى 1.349 مليار دولار بما في ذلك 141 مليون دولار متأخرات سنة 2008 و 53 مليون دولار للنفقات التشغيلية و 66 مليون دولار للنفقات التحويلية و 22 مليون دولار للنفقات الرأسمالية. وصل الإنفاق الفعلي وفقاً لمخصصات موازنة 2009 إلى 1.2 مليار دولار (جدول 2).

استقرت النفقات التشغيلية على حوالي 126 مليون دولار في الربع الرابع من 2009، في الوقت الذي وصلت فيه ذروتها في حزيران، والتي سجلت 280 مليون شيكل (شكل 2) حيث الالتزامات الكبيرة لصالح الأدوية والرعاية الصحية بعد أن

⁶أنظر التطورات المالية، الربع الرابع 2009، صفحة 7 على موقع وزارة المالية الإلكتروني: www.pmf.ps

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى استنفاد مخزون الأدوية، ثم انخفضت إلى معدل شهري وصل إلى 158 مليون شيكل خلال الربع الرابع من 2009 (جدول 2).

انخفضت **النفقات التحويلية** من 212 مليون دولار في الربع الثالث من 2009 إلى 206 مليون دولار في الربع الرابع في الوقت الذي وصلت فيه إلى ذروتها في أيلول/سبتمبر 2009 حيث سجلت 344 مليون شيكل ثم انخفضت خلال الربع الرابع لتسجل معدل شهري وصل على 259 مليون شيكل حيث أخذ بعض الدعم الطارئ المقدم إلى غزة مجراه (شكل 2، وجدول 2).

انخفض **صافي الإقراض** من 115 مليون دولار في الربع الثالث إلى 101 مليون دولار في الربع الرابع من 2009. وقد سجلت دفعات البلديات لتغطية فواتير الكهرباء ارتفاعاً ورفعت شركة توزيع الكهرباء في غزة نسبة التحصيل (شكل 2).

سجلت **النفقات التطويرية** التي جاءت عبر خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الرابع من 2009 نفس مستويات الربع الثالث (72 مليون دولار). وبهذا يصل مجموع النفقات التطويرية لسنة 2009 إلى 215 مليون دولار ذهب معظمها لصالح المشاريع المجتمعية. ويقدر حجم إنفاق الجهات المانحة المباشر على مشاريع البنية التحتية الكبيرة بحوالي 185 مليون دولار، وبهذا يصل مجموع النفقات التطويرية لسنة 2009 إلى 400 مليون دولار. يمثل هذا الرقم زيادة هائلة مقارنة بسنة 2008 حيث وصل حجم النفقات التطويرية إلى حوالي 250 مليون دولار، كما يشير إلى نقلة نوعية نحو الاستثمار وبعيداً عن الاستهلاك الحكومي (النفقات الجارية).

لقد حققت مشاريع التنمية المجتمعية إنجازات هامة في مجالات التنفيذ وفي مجالات تمويل الجهات المانحة. وتأتي هذه المشاريع ضمن سياق إستراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية في خلق تنمية شاملة يشارك فيها المواطن الفلسطيني بشكل كامل. وقد وصل مجموع ما تم إنفاقه على مثل هذه المشاريع سنة 2008 إلى 59 مليون دولار بمساهمة قليلة من جانب الدول المانحة، أما في سنة 2009 فقد وصل هذا المجموع إلى 215 مليون دولار، ووصلت مساهمة الدول المانحة في هذا المبلغ إلى 205 مليون دولار⁷. الجدير بالذكر أن مساهمة الاتحاد الأوروبي كانت الأكبر (87 مليون دولار) ثم مساهمة الإمارات العربية المتحدة (47 مليون دولار) تليها مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية (31 مليون دولار).

4. التمويل

وصل حجم الدعم الخارجي للموازنة في الربع الرابع من 2009 إلى 284 مليون دولار إلا أن هذا المبلغ جاء دون المطلوب لتمويل عجز الموازنة الجاري الذي وصل إلى 362 مليون دولار. كانت الإمارات العربية المتحدة هي الجهة المانحة الأكبر في هذا المجال حيث قدمت 149 مليون دولار تلتها الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت 74.7 مليون

⁷ساهمة الخزينة بتمويل المبلغ المتبقي وهو 10 مليون دولار.

دولار حيث جاءت هذه المساعدة في كانون أول 2009 (جدول 7)، جاء دعم الموازنة الكبير هذا في الوقت المناسب بينما كانت تأتي مساهمات دعم الموازنة دون المستوى المطلوب مقارنة بعجز الموازنة المعدل الذي سجل 1.45 مليار دولار. ومع حلول نهاية كانون أول/ديسمبر 2009 وصل المبلغ الذي تم الحصول عليه إلى 1.355 مليار دولار. أما الفرق فقد تم تمويله من خلال الاقتراض من البنوك التجارية حيث اقترضت السلطة الوطنية الفلسطينية 176 مليون دولار.

وبتمويل عجز الموازنة المالي تصل ديون السلطة الوطنية الفلسطينية المحلية مع نهاية 2009 إلى 561 مليون دولار. كما أن ديون سلطة البترول للبنوك التجارية وصلت في نهاية 2009 إلى 78 مليون دولار وبهذا يصبح مجموع ديون السلطة المحلية 639 مليون دولار أو 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ووصل حجم الديون الخارجية في نهاية 2009 إلى 359 مليون دولار. وبهذا يصبح مجموع الدين العام 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المجموع أدنى بكثير من مجموع الدين العام في دول الجوار وضمن إطار الدين العام في الدول النامية.

وصل مجموع متأخرات الدفعات سنة 2009 إلى 300 مليون دولار بما في ذلك متأخرات 2008 (141 مليون دولار). ولأن السلطة الوطنية الفلسطينية أنفقت أكثر على الرديات الضريبية من ما كان مبيّن في الالتزامات في الموازنة ولأن حكومة إسرائيل كانت مدينة للسلطة بإيرادات مقاصة فقد وصل صافي المتأخرات إلى 221 مليون دولار. أما باقي المبلغ (159 مليون دولار) فيشتمل على 65 مليون دولار من متأخرات غير الأجور و 44 مليون دولار من متأخرات الأجور خاصة صندوق التقاعد، و 20 مليون دولار من صافي الإقراض و 29 مليون دولار متأخرات النفقات التطويرية.

الجدير ذكره أن معدل صرف الدولار قد وصل خلال العام إلى 3.94 شيكل حيث كان هذا المعدل قريب جداً لتنبؤات الموازنة التي توقعت أن يصل معدل صرف الدولار إلى 4 شيكل.

5. التطورات المؤسسية وإنجازات الإصلاح

1. عرض مشروع موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2010 على مجلس الوزراء في 8 آذار 2010، حيث كان التوقع من خلال مشروع الموازنة أن ينخفض العجز المالي بنسبة 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على الأساس النقدي، وأن يقل اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الدعم الخارجي.

2. كما تم عرض حسابات الموازنة الختامية لسنة 2008 على مدقق خارجي في بداية كانون ثاني 2010، وكانت هذه هي المرة الأولى الذي تعرض فيه حسابات الموازنة الختامية، التي جاءت وفقاً للمعايير الدولية، على جهة تدقيق مستقلة.

3. لا تزال وزارة المالية سائرة في تنفيذ نظام إدارة مالي إلكتروني من خلال ربط الشبكات المحاسبية للوزارات والمؤسسات مع الإدارة العامة للحسابات العامة في وزارة المالية. وبربط نظام اللوازم العامة إلكترونياً مع وزارة

المالية يصبح هناك تحكم أكبر في التزامات الوزارات وفي تخفيض تراكم المتأخرات. كما تعمل وزارة المالية على إعادة تصنيف الموازنة كي تلتزم بالإحصاءات المالية الحكومية الخاصة بصندوق النقد الدولي.

4. قامت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بنشر وثيقة بعنوان "فلسطين: المضي قدماً" في كانون ثاني/يناير 2010 . وقد بينت هذه الوثيقة مجالات التدخل ذات الأولوية في البناء المؤسسي والتنمية لسنة 2010. هذه هي السنة الأخيرة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وستكون بمثابة سنة انتقالية للخطة الثلاثية الفلسطينية 2011-2013 وذلك انسجاماً مع برنامج الحكومة الممتد لسنتين المسمى "فلسطين: إنهاء الاحتلال وبناء الدولة".

5. قام مجلس الوزراء بالمصادقة على اللوائح التنفيذية لقانون الكهرباء في كانون أول/ديسمبر 2009 وحصل القانون على موافقة الرئيس الفلسطيني في كانون ثاني/يناير 2010. سوف يتراأس رئيس سلطة الطاقة هيئة الطاقة والتنظيم الفلسطينية لسنة واحدة. وقد تم وضع نظام تعرفه جديد للكهرباء من قبل سلطة الطاقة حيث يهدف هذا النظام إلى حماية المجموعات المهمشة وتحقيق الربح بشكل عام. وتم منح شركات الكهرباء رخص للعمل على أساس تجاري في مجالات توزيع وبيع الكهرباء. ستقوم جهة استشارية في المساعدة في إنشاء شركة توزيع كهرباء الشمال على أساس تجاري. كما قامت سلطة الطاقة بتركيب 156,000 ساعة كهرباء قابلة للشحن المسبق وطرحت مناقصة لشراء 130,000 ساعة أخرى.

6. تم وضع خطة عمل لاتخاذ خطوات أولية بخصوص إصلاح نظام تقاعد موظفي القطاع العام حيث عرضت هذه الخطة على مكتب رئيس الوزراء. تهدف الخطة إلى تقليص حجم مطلوبات التقاعد قصيرة الأمد والسير نحو الاستدامة على الأمد البعيد. من المتوقع أن تناقش الخطة مع الجهات ذات العلاقة خلال الأشهر القليلة القادمة وذلك بعد الموافقة عليها.

7. عملت كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية على دمج قواعد بياناتها وتوحيد معايير الاستهداف المتعلقة بالتأهيل للحصول على خدمات شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم دمج وتوسيع نطاق برامج الحوالات النقدية حيث من المتوقع أن تزيد تكلفتها بحوالي 15 مليون دولار لتغطية أكبر للفئات المهمشة.